

أهمية تشريع إعادة التأهيل الإلزامي للرجال الذين ارتكبوا العنف الأسري في لبنان





أهمية تشريع إعادة التأهيل الإلزامي للرجال الذين ارتكبوا العنف الأسري في لبنان

منظمة "كفى عنف واستغلال" (كفى)
Research Clinic S.A.R.L

إعداد: فهد حسن

الإشراف على المحتوى: سوار روحانا

أيار، ٢٠٢٣



أهمية تشريع إعادة التأهيل الإلزامي للرجال الذين ارتكبوا العنف الأسري في لبنان

© ٢٠٢٣ جميع الحقوق محفوظة- منظمة «كفى عنف واستغلال» (كفى)

منظمة "كفى عنف واستغلال" (كفى) هي منظمة مدنية لبنانية، غير حكومية وغير ربحية، نسوية وعلمانية، تتطلع نحو مجتمع خالٍ من البنى الاجتماعية والاقتصادية والقانونية البطيركية والتمييزية تجاه النساء. تسعى "كفى" منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٥ إلى القضاء على جميع أشكال العنف والاستغلال الممارسة على النساء وإحقاق المساواة الفعلية بين الجنسين، وذلك عبر اعتماد وسائل عدّة، منها: المدافعة لتعديل واستحداث القوانين وتغيير السياسات، والتأثير على الرأي العام، وتغيير الممارسات والذهنيات والمفاهيم الذكورية السائدة، وإعداد البحوث والتدريب، وتمكين النساء والأطفال ضحايا العنف وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لهم.

يتركز عمل "كفى" في مكافحة العنف ضد النساء والأطفال واستغلالهم في ثلاثة مجالات أساسية: العنف الأسري: استغلال النساء والاتجار بهنّ، وخاصة عاملات المنازل المهاجرات والنساء في الدعارة؛ وحماية الأطفال من العنف، وخاصة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

فرع البقاع

شتورة، طريق المصنع
الدولي- البقاع، لبنان
هاتف: +٩٦١ ٨ ٥٤٤١٠٣

الفرع الرئيسي- بيروت

٤٣ شارع بدارو، بناية بيضون، الطابق الأول
ص.ب. ٥٤٢ - ١١٦، بيروت، لبنان
هاتف/فاكس: +٩٦١ ١ ٣٩١٢٢٢/١

خطّ الدعم للنساء والأطفال ضحايا العنف: ٠٣/٠١٨٠١٩

kafa@kafa.org.lb

www.kafa.org.lb

أ. مقدمة

الأبوية والهوية الذكورية الأبوية على الرفاه العام للرجال، فضلاً عن تأثيرها على تشكيل هوية المرتكب الذكر. بالإضافة إلى ذلك، سعت إلى دراسة أهمية إلزام مرتكبي العنف من الذكور بالخضوع لإعادة التأهيل وتقنين هذه العملية. اتبعت هذه الدراسة تصميم بحث نوعي واستخدمت أربع طرق أساسية لجمع البيانات: مراجعة للأدبيات ودراسات حالة لمرتكبي عنف شاركوا في «برنامج الاختيار للرجال» وست مناقشات جماعية مركزة مع رجال ونساء و١٢ مقابلة متعمقة مع مخرين رئيسيين، بما في ذلك أخصائيتان نفسياتان ومستشارتان قانونيتان وقاضيتان وخبراء في قضايا العنف الأسري وعاملون مع مرتكبي عنف من الذكور.

ج. النظام الأبوي مع تركيز خاص على السياق اللبناني

١. تعريف النظام الأبوي

يشير مفهوم النظام الأبوي إلى نظام اجتماعي يتمتع فيه الرجال

ينتشر العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان، لكن لا توجد إحصائيات رسمية حول حدوثه وانتشاره. ومع ذلك، فقد وثقت العديد من المنظمات المحلية والدولية، فضلاً عن الدراسات الأكاديمية، ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البلاد. تسببت جائحة كوفيد-١٩ في زيادة كبيرة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما أدى إلى انتشار جائحة ظل في جميع أنحاء لبنان. بالإضافة إلى ذلك، أدت الأزمة الاقتصادية أيضاً إلى زيادة وتيرة وحدة العنف ضد النساء والفتيات. نتيجة لذلك، أصبح منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له أولوية ملحة في لبنان، الأمر الذي يتطلب اهتماماً فورياً.

ب. أهداف الدراسة ومنهجيتها

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى استكشاف الآثار السلبية للمعتقدات

مجموعة من المعتقدات والقيم والسلوكيات المرتبطة بكون المرء ذكراً في مجتمع معين، والتي تشمل القوة الجسدية والرواقية العاطفية والحزم والروح التنافسية واحتقار الهشاشة والضعف والعاطفية والتعاطف. تكشف هذه الدراسة أن الهوية الذكورية الأبوية في لبنان تتجلى في معتقدات وسلوكيات تركّز على ضرورة الحفاظ على شرف الأسرة، وكون الرجل هو المسؤول الأوحد عن توفير المال، والهيمنة والشعور بالأحقية، وكبح العواطف وضبط النفس والعدائية، والقوة الجسدية وكون الرجل هو الحامي الأوحد، والتوقعات الجنسية الذكورية، وتمنّع الرجل عن التعبير عن احتياجاته وطلب المساعدة. تتجاهل الهوية الذكورية الأبوية السمات المرتبطة بالأنوثة وتعتبرها نوعاً من الهشاشة والضعف، غير أن هذه السمات هي في الواقع إنسانية وضرورية لتحقيق الرفاه النفسي والعلاقات الصحية. وبالمثل، ثمة سمات إيجابية مرتبطة بالذكورة، مثل الاعتماد على الذات وكون المرء هو المعيل؛ لكن، عند استنزاف هذه السمات إلى أقصى

بالسلطة والسيطرة على النساء في مختلف مجالات المجتمع، بما في ذلك المجال السياسي والاقتصادي والديني والقانوني والأسري. يتم تكريس هذا النظام من خلال عملية التنشئة الجندرية المبكرة للذكور التي تتضمن تعلم وتشرب القيم والمعايير والتوقعات الاجتماعية المرتبطة بالذكورة وأدوار الذكور الجندرية. يتم تعزيز هذه العملية من خلال العديد من المسؤولين عن التنشئة الاجتماعية، مثل الأهل والأقران ووسائل الإعلام والمجتمع، الذين يشجعون السلوك العدائي المهيمن مع تثبيط التعبير العاطفي والضعف. في لبنان، تهمش الثقافة الأبوية المرأة، كما أن عدم المساواة بين الجنسين متأصلة بعمق في قوانين الدولة وقوانين الأحوال الشخصية التي ترعى الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرث، مما يعزز هيمنة الذكور في المجتمع.

٢. تعريف الهوية الذكورية الأبوية

تشير الهوية الذكورية الأبوية إلى

والحب على حساب الهيمنة والعدائية. فهم يتعرضون للتهميش والنبذ الاجتماعي. حتى الرجال الذين يتفوقون مع هذه الهوية الذكورية الأبوية يتحملون عبء قيودها الضيقة، مثل عبء كونهم المعيلين الوحيدين. في الأساس، يؤدي النظام الأبوي إلى آثار ضارة على الصحة العامة للرجل ورفاهه النفسي ومعدلات الانتحار. يؤدي التوافق مع الهوية الذكورية الأبوية إلى سلوكيات صحية خطيرة ويؤثر على ميل الرجال إلى طلب الرعاية الطبية. كما يرتبط بانخفاض الذكاء العاطفي وتراجع الصحة العقلية وانعدام طلب المساعدة والعلاج النفسيين. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المسؤوليات المالية غير الواقعية وعمليات ضبط التعبير العاطفي والنبذ الاجتماعي والإحجام عن طلب المساعدة في ارتفاع معدلات الانتحار لدى الرجال، لا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية في لبنان.

٤. النظام الأبوي موضع جدال وتحديّ في لبنان

تعمل منظمات حقوق المرأة

الحدود، قد تصبح ضارة. على سبيل المثال، قد يؤدي الإفراط في التركيز على الاعتماد على الذات إلى الانفصال العاطفي والإحجام عن طلب المساعدة؛ وكونك الحامي الأوحد قد يؤدي إلى السيطرة والعنف؛ كما أن الافراد في تحمّل مسؤولية إعالة الأسرة قد يؤدي إلى التوتر وعدم الإشراف في الحياة الأسرية. لذلك، فمن المهم التعرف على قيمة جميع السمات والعمل من أجل فهم أكثر شمولاً وإنصافاً لما يعنيه أن يكون المرء فرداً يتمتع بصحة نفسية جيدة.

٣. تأثير المعتقدات الأبوية والهوية الذكورية الأبوية على رفاه الرجل وصحته النفسية

تفرض المعتقدات الأبوية والهوية الأبوية الذكورية نموذجاً أولياً صارماً للذكورة على الرجال، وتطالب الرجال بالالتزام بالهيمنة والعدائية والاندفاع. أما الرجال الذين لا يتوافقون مع هذا النموذج الأولي، بما في ذلك الرجال ذوو التوجهات الجنسية المختلفة أو أولئك الذين يعطون الأولوية للرعاية والفهم

والرغم من اعترافهم بأن هذا النظام قد ألقى بتوقعات غير واقعية على كاهلهم وكبت تعبيرهم العاطفي. كما أبدى بعض الرجال الآخرين الذين لديهم معتقدات متضاربة بشأن المساواة بين الجنسين علامات على وجود تنافر معرفي لديهم؛ عارض بعضهم الحركة النسوية وتمسكوا بالهويات الذكورية الأبوية مع دعمهم في الوقت نفسه للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. اعتبر هؤلاء الرجال أن النسوية تشكل تهديداً لهويات الرجال وأنها تفسد النساء، لكنهم أقرروا بأن العنف ضد المرأة غير مبرر على الإطلاق. وفي السياق نفسه، أعرب بعض الرجال الآخرين، ممن لديهم معتقدات متضاربة، عن غضبهم حيال مناقشاتنا حول الانتهاكات التي يرتكبها الرجال، زاعمين أن الرجال قد يكونون أيضاً ضحايا لسوء المعاملة من قبل زوجاتهم ويحتاجون إلى الحماية. يعتقد هؤلاء أن العديد من قصص العنف التي تم الإبلاغ عنها ملفقة من قبل النساء لاتهام رجال أبرياء زوراً. ومن المفارقات أنهم يعتقدون أيضاً أن ارتكاب العنف ضد المرأة قد يكون

والنشطاء في هذا المجال في لبنان على تحدي وتفكيك النظام الأبوي من خلال أعمال المناصرة والأنشطة والإصلاحات القانونية. على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال النظام الأبوي متأصلاً بعمق في ديناميات الأسرة التقليدية والمعايير الاجتماعية والثقافية وقوانين الدولة وقوانين الأحوال الشخصية. كما لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز والعقبات التي تحول دون تقدم المرأة قائمة. لقد وجدت الدراسة أن مواقف الرجال تجاه الذكورة والمساواة بين الجنسين تختلف، إذ ينحاز البعض بشدة إلى النظام الأبوي، في حين يعتقد البعض معتقدات متناقضة ومتضاربة، ويؤمن البعض الآخر بالمساواة التامة. وقد أدى التفكيك التدريجي للنظام الأبوي إلى التنافر المعرفي والشك لدى الرجال الذين يتماهون بشدة مع الذكورة الأبوية وأولئك الذين لديهم معتقدات متضاربة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، دافع بعض الرجال الذين يوافقون بشدة مع المعتقدات الأبوية عن النظام الأبوي بحماس وقوة، وذلك على

التعامل مع ضعفهم وهشاشتهم عند تعرضهم للإذلال، مما يدفعهم إلى تحويل هذه المشاعر إلى غضب، الذي يعتبر من مشاعر القوة في الهوية الذكورية الأبوية. من جهة أخرى، تشرّع المعتقدات الأبوية العنف بصفته وسيلة «للتأديب»، مما قد يدفع الرجال للتعبير عن غضبهم من خلال السلوك العنيف. وقد ينتج تطبيع العنف عن تجارب من الطفولة في معاناة سلوك عنيف أو التعرض له والتعرض لعمليات ضبط النوع الاجتماعي التي تعزز السلوك العنيف. ومن العوامل الأخرى التي قد تساهم في تكوين هوية مرتكب العنف وجود اضطراب نفسي حاد وإزاحة الغضب.

٥. «برنامج الاختيار للرجال»: برنامج لإعادة تأهيل مرتكبي العنف من الذكور في لبنان

إن «برنامج الاختيار للرجال»، الذي أسسته منظمة «كفى» في العام ٢٠١٩، هو برنامج لإعادة تأهيل مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان. يضم البرنامج أربعة مكونات أساسية: التقييم والتدخل والإشراف

مبرراً في بعض الحالات. غير أن بعض الرجال الآخرين في هذه الدراسة، ممن يؤمنون بالمساواة إيماناً تاماً، يعتقدون أنه يجب حظر جميع أشكال العنف بشكل تام وأن العنف غير مبرر أبداً، حتى في حالات الخيانة الجنسية أو عدم امتثال الزوجة لدورها الجندي كزوجة/أم.

د. العوامل المرتبطة بتشكيل هوية مرتكبي العنف من الذكور

إن النظام الأبوي هو السبب الجذري لتشكيل هوية مرتكبي العنف من الذكور، إذ يضع الرجال في مواقع الهيمنة والشعور بالأحقية والسيطرة على النساء مع خلق توقعات وأعباء غير واقعية للرجل، مثل كونه المعيل الوحيد للأسرة وحاميها. قد يؤدي الامتثال للهوية الذكورية الأبوية إلى تفاقم مشاعر العجز والإذلال لدى الرجال، لا سيما عندما يتم تحدي سلطتهم أو لا يتمكنون من تلبية التوقعات المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يمنع النظام الأبوي الرجال من

أن يكون برنامج إعادة تأهيل مفيد لمرتكبي العنف في لبنان. يُظهر نجاح حالتي عادل وبدر كيف يمكن للبرنامج أن يؤثر إيجاباً على أشخاص مارسوا العنف تجاه شركائهم أو أفراد أسرهم. تم تصميم البرنامج لمساعدة الرجال على فهم الأسباب الكامنة وراء سلوكهم العنيف، مع تعريفهم أيضاً على نهج صحية لإدارة عواطفهم وعلاقاتهم. يزود البرنامج الرجال بالأدوات والتشجيع لكي يتحملوا مسؤولية أفعالهم ويجروا تغييرات بناءة في حياتهم. يشير نجاح هاتين الحالتين إلى أن البرنامج قد يكون أداة مفيدة للرجال الملتزمين بوضع حد لسلوكهم العنيف وإقامة علاقات إيجابية مع أحبائهم. كما أن تركيز البرنامج على طرح الأسئلة وإعادة تعريف المعتقدات الأبوية والذكورة يساعد المشاركين على تطوير فهم أكثر شمولاً للعلاقات الصحية ويعزز المساواة بين الجنسين.

تعتمد فاعلية برامج إعادة تأهيل مرتكبي العنف من الذكور، مثل «برنامج الاختيار للرجال»، على دعم النظام القانوني وسطوة النظام

السريري والتقارير المرئية. تشتمل مجموعة أدوات التدخل على تقنيات لتغيير السلوك الفردي، مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة لكل مستفيد، ويمتد التدخل عادةً على ٢٤ إلى ٥٢ جلسة تستخدم تقنيات مختلفة مثل العلاج السلوكي المعرفي، والمقابلات التحفيزية، والعلاج النفسي الديناميكي، وإدارة الغضب، واليقظة الذهنية، والتثقيف. كما يهدف البرنامج إلى تغيير المعتقدات والمواقف الذكورية الأبوية لدى الرجال التي تعتبر السبب الجذري للعنف القائم على النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، فهو يقر بأهمية توفير الإشراف والدعم والتوجيه المستمر للعاملين الذين يتعاملون مع مرتكبي العنف بشكل أسبوعي.

أوضحت دراستا الحالة المعروضتان في هذه الدراسة (عادل وبدر) فاعلية «برنامج الاختيار للرجال» كمورد قيم لمرتكبي العنف من الذكور الذين يحاولون التصدي للعنف الأسري وإقامة علاقات صحية. فهما قد أوضحنا كيف يمكن لهذا البرنامج

بإمكانه إصدار حكم جزائي. قد يتضمن هذا الحكم تدابير جزائية مثل الغرامة و/أو السجن و/أو إعادة تأهيل مرتكب العنف تبعاً لمستوى الإساءة. على الرغم من أن القانون رقم ٢٩٣ يوفر بعض الحماية للناجيات، إلا أنها حماية منقوصة إذ أن إعادة تأهيل مرتكبي العنف من الذكور غير مدرجة في أمر الحماية ولا يُنظر إليها إلا كجزء من الحكم والعقوبة.

و. أهمية تشريع إعادة التأهيل الإلزامي لمرتكي العنف من الذكور في لبنان

يعد تشريع إعادة التأهيل الإلزامي لمرتكي العنف من الذكور أمراً ضرورياً لارتباطه بزيادة مشاركة المرتكبين في برامج إعادة التأهيل، وزيادة مساءلة الجناة، والحد من الانسحاب من البرنامج، وضمان الامتثال، والحد من العودة إلى الإجرام. كما أن تشريع إعادة التأهيل الإلزامي لمرتكي العنف من الذكور يمكن النساء من الإبلاغ عن الانتهاكات، الأمر الذي يساهم

الأبوي في مجتمع معين. إن وجود مجتمع أكثر إيماناً بالمساواة ونظام قانوني يفرض إعادة التأهيل قد يخلق بيئة أكثر ملاءمة للتصدي للعوامل الكامنة التي تساهم في السلوك العنيف ويعزز التغييرات الإيجابية لدى المرتكبين. بناءً عليه، أي نهج شامل لضمان نجاح «برنامج الاختيار للرجال» في لبنان يجب أن يتضمن تشريع إعادة التأهيل الإلزامي لمرتكي العنف من الذكور وتعزيز قيام مجتمع تتراجع فيه سطوة السلطة الأبوية.

في لبنان، يمنح القانون رقم ٢٩٣ الناجية التي تعرضت لسوء معاملة وتعنيف أمر حماية خلال ٤٨ ساعة من الإبلاغ عن التعدي أمام قاضي الأمور المستعجلة المدني. وقد يتضمن أمر الحماية تدابير مثل منع الجاني من ارتكاب المزيد من العنف، وطرده من المنزل، ومطالبته بدفع نفقة للناجية. يمكن للناجيات، بموجب القانون رقم ٢٩٣، الإبلاغ عن مرتكب العنف في مركز الشرطة أو رفع دعوى قضائية ضده. يتم رفع الدعوى القضائية من خلال النيابة العامة وينظر فيها في نهاية المطاف القاضي الجزائي الذي

٢. اقترحت هذه الدراسة خطة العمل التالية لتشريع إعادة التأهيل الإلزامية لمرتكبي العنف من الذكور. عندما تبلغ إحدى الناجيات عن حدوث إساءة معاملة، يوصى بأن يقوم قاضي الأمور المستعجلة المدني بفرض إعادة تأهيل مرتكب العنف، كجزء من أمر الحماية. من خلال «برنامج الاختيار للرجال» لمدة ١٠ جلسات على الأقل. في «برنامج الاختيار»، سيخضع المرتكب المحال لتقييم نفسي وتقييم مفصل للمخاطر. بناءً على نتيجة هذا التقييم، يضع برنامج الاختيار خطة عمل مخصصة للمستفيد المؤهل ويتم إرسال تقرير إلى القاضي. يشمل تقرير التقييم أيضاً عدد الجلسات المطلوبة والتي قد تتراوح بين ٢٤ و٥٢ جلسة تبعاً للاحتياجات الفردية لكل مرتكب. في حال عدم تأهل المرتكب للمشاركة في البرنامج، يوضح التقرير أسباب عدم إمكانية مشاركة المرتكب بالإضافة إلى توصيات محددة للإحالات. بناءً على توصية القاضي، يمكن لبرنامج الاختيار رفع تقارير مرحلية دورية إليه.

بشكل كبير في الحد من العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع اللبناني من خلال كسر أنماط السلوك العنيف داخل الأسرة. إن تشريع إعادة التأهيل الإلزامي قد يؤدي أيضاً إلى آثار إيجابية على المرتكبين والناجيات وأطفالهم. كما أنه قد يؤدي إلى المحافظة على الروابط الأسرية، بحسب نوايا الزوجين، وتحويل الأعراف الاجتماعية لمصلحة المساواة بين الجنسين.

ز. توصيات الدراسة

تنتهي هذه الدراسة بالتوصيات الرئيسية التالية:

١. يوصى بفرض إعادة تأهيل مرتكبي العنف من الذكور كجزء من أمر الحماية، وذلك فور إبلاغ الضحية عن تعرضها للإساءة. فذلك من شأنه توفير حماية فورية للنساء ومنع حدوث المزيد من الانتهاكات لأن الإجراءات القضائية المطولة قبل صدور العقوبة قد تؤدي إلى المزيد من العنف.

الجنسين والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أمر بالغ الأهمية. بالإضافة إلى ذلك، قد يساعد تعزيز الأساليب التربوية التي تعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين في تحطيم الأعراف الجندرية التقليدية. ويوصى أيضاً بإشراك مرتكبي العنف السابقين والنشطاء الذكور في هذه الحملات للحد من وصمة العار الاجتماعية وتشجيع الرجال على طلب المساعدة والمشاركة في برامج إعادة التأهيل.

٤. يوصى بالتعاون مع الأطراف المعنية الرئيسيين، مثل المحامين والقضاة وضباط الشرطة. من المهم تزويد هؤلاء بالمعارف والمهارات المتصلة بالموضوعات التالية: فهم تأثير المعتقدات الأبوية، وتحدي المعتقدات والصور النمطية التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين، ووضع استراتيجيات للتصدي الفعال للعنف القائم على النوع الاجتماعي في القوانين اللبنانية بطريقة مراعية لحساسية هذه

كما يرفع «برنامج الاختيار» تقريراً نهائياً عند انتهاء المرتكب من البرنامج يستعرض التقدم المحرز بشكل عام والمجالات التي يمكن تحسينها. كما يفيد برنامج الاختيار عن أي خطر بأن يقوم المرتكب بارتكاب جريمة أو التورط في اعتداء جسدي أو جنسي شديد ضد أفراد عائلته.

٣. يوصى بتنفيذ نهج شامل لتغيير الرأي العام بشأن القوالب النمطية الذكورية الأبوية. يجب أن يشمل هذا النهج دمج الموضوعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية المدنية في المدارس والجامعات. من الضروري أيضاً تعزيز حملات التوعية العامة التي تستهدف النساء والرجال على حد سواء من خلال منصات وسائل الإعلام الداخلية والجماهيرية. إن إشراك كلا الجنسين في حوار حول المعتقدات الأبوية المحيطة بالذكورة والأنوثة، و تثقيف الرجال والنساء حول كيفية مساهمة هذه المعتقدات في عدم المساواة بين

المسألة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم وجود مجموعة مخصصة من القضاة المتخصصين في التعامل مع قضايا العنف الأسري. أخيراً، يوصى بسن قانون موحد للأحوال الشخصية لجميع الطوائف في لبنان، وذلك لضمان المساواة في المعاملة بين جميع المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بأحوالهم الشخصية مثل الزواج والإرث وحضانة الأطفال، بغض النظر عن الجنس والانتماء الديني.

